الورقة الثالثة

المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية لجريمة غسيل الأموال في ظل تحولات العولمة

إعداد

د. سعيد سعيد ناصر الحمدان د. سيد جاب الله السيد

الورقة الثالثة

المصـــاحبات الاقتصـــادية والاجتمـــاعيــة لجــريمــة غسيـل الأموال في ظل تحـولات العولمـة

إعـــــداد

د. سعيد سعيد ناصر حمدان   د. سيـد جـاب الله السيد

أولاً: فكـرة البحث وأهـميته:

منذ بداية التسعينات والحديث يجري على نطاق واسع وفي كل أنحاء العالم وعلى المستويات جميعها عن ظاهرة العولمة التي أصبحت في جوهرها تطرح نظاماً قيمياً تتفاعل كثير من الأوضاع على فرضه وتثبيته في كل أنحاء المعمورة ، وعلى رغم انقسام الآراء واختلاف المواقف إزاء العولمة، إلا أنها استقطبت شرائح فكرية وفئات اجتماعية متعددة المشارب والتخصصات من اقتصاديين وساسة وعلماء اجتماع ومثقفين لا يربط بينهم سوى الاهتمام بجملة التغيرات النوعية المتلاحقة التي يشهدها العالم، في مستويات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، والتي تعدت نطاق القوميات وتجاوزت حدد الدول والأقاليم، وأخذت تؤثر في حياة الناس وقيمهم بنسب ودرجات متفاوتة(١) .

ففي ظل العولمة ونمو فعالية أسواق المال الدولية ، أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة ، وقد حمل هذا في طياته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي بهدف تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة ، لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع ، ويطلق على هذه العمليات " غسيل الأموال(٢) .

ولقد كان من الطبيعي في ظل العولمة أن تنشط الجريمة المنظمة عابرة الحدود وتتخذ أشكالاً جديدة تعتمد على وسائل تتناسب مع آثار وتداعيات العولمة ، لقد استغلت عصابات المافيا الدولية حالة الفوضى والاضطراب في بعض مناطق العالم ، وانطلقت تعمل بحرية وتوسع دائرة أعمالها تحت شعارات العولمة والتجارة الحرة ، وتحصد عصابات المافيا مئات المليارات من الدولارات من الاتجار بالمخدرات والسلاح والعمولات والتهريب والتزييف وغسيل الأموال .

فلقد ازدادت ظاهرة غسيل الأموال واتسع نطاق انتشارها في السنوات الأخيرة بفعل مدخلات العولمة التي بسطت نفوذها المادي على الإنسان والمكان وعلى القيم التي أعادت صياغتها أو صياغة معظمها بطريقة قسريه، صارت معها هذه القيم قابلة وجاهزة للتصدير، وأصبحت الجريمة محررة هي الأخرى تماماً كالسلع والخدمات من الحدود والقيود ، ومتجاوزة في تعاملاتها الأعراف والمبادئ والقوانين التي تنظم السلوك البشري، وجريمة غسيل الأموال لم تكن بمنأى عن هذه التحولات أو بعيدة عن رياح العولمة والانفتاح العالمي، فقد استفادت بدورها من أحدث الوسائل التكنولوجية وطوعتها لخدمة أغراضها المشبوهة دونما النظر إلى نتائجها السلبية على البيئة الإنسانية.

ولقد أوضحت الكثير من الدراسات أن التزايد المستمر في الجرائم الاقتصادية بصفة عامة، وجرائم غسيل الأموال على وجه الخصوص، جاء نتيجة للتحولات الدولية الكبيرة التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين ، فتقرير الجغرافيا السياسية للعام عام ١٩٩٨-١٩٩٩م يشير إلى أن ظاهرة العولمة ازدادت بشكل هائل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث ازدادت مظاهر العولمة في التسارع والنمو الكبيرين في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الغربي يستمر في تحقيق المنافع المادية الكبيرة في الأموال القذرة، وقد وجد الرأسمال الغربي في دول الجنوب (دول العالم الثالث) ما يمكنه من تبيض رؤوس الأموال من خلال إعادة

---

١ سيد جاب الله السيد : إشكالية القيم لدى الشباب الجامعي بين ثقافة العولمة والثقافة التقليدية

2 www.islam-on Line . net/ iol-arabic/dowalia/namaa-45/morajaat.asp

استثمارها بشكل جيد[1].

وتعتبر جرائم غسيل الأموال من أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي إنها التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال، كما تعتبر من أخطر القضايا التي تواجه المجتمع في الفترة الآنية، وقد استحوذت على اهتمام الباحثين في علم الاجتماع والسياسة والقانون والاقتصاد، وعلى الرغم من تداولها مؤخراً في العديد من المحافل المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمكافحة الجرائم الاقتصادية التي تهدد الأمن الاجتماعي والاقتصاد السياسي، وبرغم الجهود التي تبذل لوضع حد لها والقضاء عليها، فإنها ما زالت تتزايد حدتها وخطورتها يوماً بعد يوم، وقد ساعد على تزايدها وتناميها ما أفرزته التكنولوجيا الحديثة من أدوات وآليات، فرضت العديد من القيود والصعوبات على اكتشاف تلك الجرائم، أو الوصول إلى مرتكبيها، فضلاً عن تسارع وتعقد ظاهرة العولمة الاقتصادية.

وجرائم غسيل الأموال من الجرائم التي تعاني منها المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، وتستدعي الاهتمام والبحث لمحاولة كبح هذه الآفة التي تترك آثارها السيئة على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والقيمية.

ومن ثم فقد تمثل الهدف الرئيسي للدراسة الراهنة في الوقوف على إشكالية جريمة غسيل الأموال ومراحلها المختلفة والتعرف على حجم هذه الظاهرة وأهم مصاحباتها الاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما في ظل تحولات العولمة وما أفرزته من تنامي بعض المشكلات الاجتماعية، كالفقر والبطالة، واتساع الفوارق الطبقية في المجتمعات النامية.

ومما يزيد الأمر إيضاحاً فإن الدراسة الراهنة تهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما المقصود بجرائم غسيل الأموال؟

٢- ما حجم جريمة غسيل الأموال عالمياً وعربياً، وإلى أي حد أدت العولمة الاقتصادية إلى تنامي وانتشار هذه الجريمة؟

٣- إلى أي مدى يمكن فهم جرائم غسيل الأموال في ضوء نظريات علم الاجتماع الجنائي؟

٤- ما هي أهم المصاحبات الاجتماعية لجرائم غسيل الأموال في المجتمع في ظل تحولات العولمة؟

٥- ما هي أهم المصاحبات الاقتصادية لجرائم غسيل الأموال في ظل تحولات العولمة؟

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

إن تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية يعتبر أمراً ضرورياً في البحث العلمي وقبل أن يشرع الباحث في دراسته، وصياغة مشكلة بحثه عليه أن يعمل على تحديد المفاهيم التي يستخدمها بحيث تكون من الدقة والوضوح بمكان مما يجعل القارئ يتابع البحث بإدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها، دون أن يختلف في فهم ما يقول.

ويعتبر تحديد المفاهيم أحد الطرق المنهجية الهامة في أي بحث علمي وخاصة في أي دراسة اجتماعية، باعتبار أن المفاهيم - كما يقول ميرتون - تلعب دوراً محورياً في علاقة النظرية السوسيولوجية بالبحث الامبريقي، حيث أن تحديد المفاهيم يوضح بصورة جلية طبيعة البيانات التي تندرج تحت هذا المفهوم، ويساعد

١ أحمد الأصقر: الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة

على التقليل من احتمال احتوائه بيانات إمبريقية تحت مفاهيم معينة [1] .

لذلك فإنه من الأصول للباحث أن يستهل دراسته بتحديد مفاهيمها تحديداً متميزاً بالدقة والوضوح، بحيث يسهل على القراء متابعة البحث دون أن يختلفوا في فهم معانيه وأفكاره. وانطلاقاً من ذلك سوف نعرض للمفاهيم التالية:

١- مفهوم الجريمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأصل كلمة "جريمة" من "جرم" ويراد به الحمل على فعل حملاً آثماً ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [٢].

وتطلق كلمة جريمة على كل فعل يخالف الحق والعدل. ولذلك يعتبر عصيان الله وارتكاب ما نهى عنه جريمة، كما أن إتيان كل فعل محرم معاقب على فعله جريمة، وكذلك ترك فعل واجب معاقب على تركه جريمة، والجريمة من الوقائع الإنسانية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، وعانت منها الإنسانية على مر الزمن[٣] .

والجريمة من وجهة النظر الاجتماعية هي كل سلوك إنساني يخالف قيم ومعايير المجتمع ، المتعارف عليها ، فيعرف دور كايم الجريمة بأنها الفعل الذي يخالف الشعور الجمعي ، أي السلوك الذي يخرج على القيم والمعايير السائدة التي يحددها المجتمع لأفراده.

وقد أوضح دور كايم أن الفعل الإجرامي لا يوصف بأنه إجرامي استنادا إلى ماهيته وخصائصه الذاتية، وإنما يوصف على هذا النحو لأن المجتمع يعتبره كذلك باعتباره انحرافا عن السلوك المتعارف عليه في المجتمع، فالإجرام ليس كامناً في الفعل ذاته ولكنه يتحدد اجتماعيا[٤].

ويتفق مع هذا المنظور الاجتماعي في فهم الجريمة تعريف (فيري Feri) والذي يرى أن الجريمة هي أي فعل يقع بالمخالفة لظروف وقواعد التعايش الاجتماعي المتعلقة بنظامه وأمنه، ومن ثم فإن أي سلوك مخالفاً لتلك القواعد ومهدداً للأمن والاستقرار الاجتماعي في المجتمع يعتبر جريمة[٥].

ويرفض فقهاء القانون المفهوم الاجتماعي للجريمة باعتبار أن الجريمة مخلوق قانوني لا وجود له خارج الإطار التشريعي للجماعة، فبدون نص تجريمي يجرم الفعل ويقرر له جزاءاً جنائياً يستحيل علينا أن نصف ذلك الفعل بأنه جريمة مهما كان ضرره بمصالح الجماعة، فالأفعال الضارة بمصالح الجماعة أو التي تخالف الشعور الجمعي لا يمكن إطلاق صفة الإجرام عليها طالما أنه لا يوجد نص تشريعي بتجريمها[٦] .

٢- مفهوم الجريمة المنظمة :

لقد انتشرت الجرائم المنظمة بشكل واضح مع بداية عقد التسعينات كنتاج للتغيرات التي أفرزتها تحولات العولمة الاقتصادية بما تعنيه من تجاوز للحدود الوطنية في التجارة والتمويل وشبكات المعلومات.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد أو متفق عليه للجريمة المنظمة ، إلا أن هناك من يرى أن الجريمة المنظمة هي فعل إجرامي يعمل خارج إطار القانون والضوابط الاجتماعية ، وتضم بين طياتها العديد من

---

1 Merton.R;social theory and social structure

٢ المائدة: ٨.
٣ إبراهيم خليفة دور المجتمع في مكافحة الجريمة والحد من انتشارها
٤ اميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع
١ سيد جاب الله السيد: السلوك الإجرامي بين التحليل السوسيولوجي والواقع الاجتماعي.
٢ أحمد أنور : الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر.

المجرمين الذين يعملون وفقاً لنظام بالغ التعقيد والدقة ، يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطوراً وتقدماً ، كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنوها لأنفسهم ، تفرض أحكاماً بالغة القسوة على من يخرج على ناموس الجماعة المنظمة ويلتزمون في أداء أنشطتهم الإجرامية بخطط دقيقة ومدروسة ويجنون من ورائها الأرباح الطائلة[١] .

ويشير الشمراني "إلى أن الجريمة المنظمة هي الجريمة التي تقوم على تنظيم مؤسس ثابت، وهذا التنظيم له بناء هرمي ومستويات للقيادة ، وقاعدة للتنفيذ ، وأدوار ومهام ثابتة ، وفرص للترقي في إطار التنظيم الوظيفي، ودستور داخلي صارم يضمن الولاء والنظام داخل التنظيم، والأهم من ذلك كله الاستمرارية وعدم التوقف، وإنما تظل المنظمة قائمة ما دامت تحقق نجاحاً ، ولم تفلح أجهزة الأمن أو منظمة منافسة في القضاء عليها ، وبذلك تنحصر عناصر الجريمة المنظمة في جماعة مستمرة من الأشخاص، والإدارة المتعمدة للإفساد ، والاستخدام الإجرامي والعنف ، والحصول على المكاسب المالية والسطوة[٢] .

٣ـ مفهـوم جريمة غسيل الأمـوال :

على الرغم من أن جريمة غسيل الأموال قديمة قدم التاريخ، إلا أن مفهومها اكتسب طابعاً مراوغاً ، وخصائص وصفات ملتبسة وغامضة ، ويحتاج الأمر إلى وضوح المفاهيم، حيث يطلق عليها جريمة تبيض الأموال السوداء، أو غسيل الأموال القذرة ، وهي الجريمة ذات الطبيعة الخاصة ، وإن كانت تبدو بسيطة في مفهومها العام، إلا أنها مركبة ومعقدة في جوانبها الخاصة ، فهي جريمة تقوم وتنشأ على صناعة واقع زائف ليبدو وكأنه حقيقي فعلي، فجريمة غسيل الأموال هي جريمة متعددة المراحل تقوم على مزج الأموال الناجمة عن النشاط الإجرامي، وخلطها بأموال أخرى شريفة وضخها معاً في النظام المالي العالمي، بحيث يصعب الوصول إلى مصادرها الإجرامية الأصلية ، ومن ثم يمكن للمجرم أن يعيد إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة ولا تتعرض للمصادرة.

كما تعرف عمليات غسيل الأموال بأنها العمليات التي يحاول من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال الناتجة عن هذه الأعمال غير القانونية وطمس هويتها ، بحيث يصعب في هذه الحالة التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال في حقيقتها ناتجة عن أعمال مشروعة أم لا ، ويتمثل الهدف الرئيسي لعمليات غسيل الأموال في تحويل السيولة النقدية الناتجة عن هذه الأعمال غير القانونية إلى أشكال أخرى من الأصول بما يساعد على تأمين تدفق هذه العائدات المالية غير المشروعة، بحيث يمكن فيما بعد استخدامها أو استثمارها في أعمال مشروعة وقانونية جديدة تزيل أية شبهات عنها دون وجود مخاطر المصادرة من قبل السلطات الحكومية والأجهزة الأمنية[٣] .

ويعرف العمري، جريمة غسيل الأموال بأنها عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت منه الأموال المراد غسلها ، وهي ليست جريمة عادية يمكن ارتكابها بصورة عشوائية أو غير مدروسة ، كالعديد من الجرائم الأخرى، بل هي جريمة يحتاج القيام بها إلى شبكة بل وشبكات منظمة تمتهن الإجرام وعلى درجة عالية من التنسيق والتخطيط والانتشار في أرجاء العالم كافة ، أي أنها وبهذا المعنى يمكن

---

٣ محمد الأمين البشري: التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة.
٤ محمد بن مسفر الشمراني: الجريمة المنظمة وسياسة المكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي.
١ مها كامل : عمليات غسيل الأموال : الاطار النظري

اعتبارها جريمة يتم ارتكابها من خلال تنظيم مؤسس يضم عدداً من الأفراد المحترفين الذين يعملون في إطار وفق نظام صارم لتوزيع الأدوار وتولي المراكز القيادية ووفق هيكلة بالغة الدقة والتعقيدات والسرية والعنف[1].

ومن ثم يمكن القول أن مفهوم جريمة غسيل الأموال يتناول عدة عناصر هي:

- العنصر الأول : عنصر إضفاء الشرعية على أموال الجريمة غير المشروعة وإيجاد مصدر يبدو شرعياً للأموال الحرام المتولدة عن ممارسة النشاط الإجرامي، وبالتالي تمتع المجرم بكامل حق إنفاق أمواله واحتفاظه بها واستخدامه إياها بدون قيد ودون أن يتعرض للمساءلة والملاحقة من جانب سلطاته الأمنية.

- العنصر الثاني: عنصر اكتساب المجرم الأثيم وجاهه اجتماعية إيجابية وتصويره على أنه الأفضل في كل شيء ، سواء من حيث الذكاء والمهارة أو من حيث قوة التحمل و الصبر والمثابرة.

- العنصر الثالث: عنصر عودة المجرم إلى مجتمع الشرعية بمكاسبه التي حققها من إجرامه، وبما يؤدي إلى تحقيق المجرم للربح من نشاطه الإجرامي وجني ثماره.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى اختلاف مفهوم (غسيل الأموال) فيما بين الدول بعضها وبعض، الأمر الذي يقتضي مزيد من الصعوبة على محاولات مكافحة هذه الجرائم لاسيما على المستوى الدولي، ففي حين تأخذ بعض الدول بالمفهوم الواسع لغسيل الأموال من حيث اعتبار العائدات المالية لكافة الأعمال الإجرامية (مثل تجارة وتهريب المخدرات وتجارة الرقيق والإرهاب والرشوة والفساد السياسي وتجارة العملة والاختلاس وتجارة السلاح وتزييف النقود والتهرب الضريبي والتجسس والسرقة وغير ذلك من الجرائم والأعمال غير المشروعة) سبلاً لغسيل الأموال، نجد من ناحية أخرى تأخذ بعض الدول بالمفهوم الضيق حيث تقصر هذه العمليات على محاولات إخفاء العوائد المالية لتهريب المخدرات فقط دون بقية الجرائم.

خلاصة القول أن جريمة غسيل الأموال تحتاج في صياغة مفهومها وتعريفها إلى مراجعة مستمرة بين الحين والآخر، وذلك يرجع إلى أن هذه الجريمة تتطور بين وقت وآخر مع زيادة التقدم التكنولوجي والعلمي، وإلى ما يبتكره المجرمون من أساليب وطرائق للتخلص من تبعات الجرائم فضلاً عن العوائد الهائلة التي يمكن أن يجنيها المجرم من ارتكاب هذه الجرائم تدعوهم إلى تسخير العقل البشري لابتكار الجديد من الأساليب لتحقيق أهدافها.

وتمر عمليات غسيل الأموال بمراحل مختلفة:

المرحلة الأولى: مرحلة التوظيف

وتتمثل هذه المرحلة بإدخال الأموال النقدية غير المشروعة في نطاق الدورة المالية وهي المرحلة الأصعب بين المراحل نظراً للرابطة المباشرة بين من يقوم بغسل الأموال ومؤسسات الغسيل، وقد تتطلب أحياناً اللجوء إلى المدن الصغيرة أو الدول النامية.

وهذا التوظيف يهدف إلى تحويل المال غير المشروع المتمثل في أوراق نقدية إلى ودائع مصرفية وتوظيفيه في عدة حسابات لدى مصرف واحد أو عدة مصارف أو شركات مالية أو شركات تأمين مما يسمح ببدء الخطوة الأولى في عملية الغسيل.

---

٢ أحمد بن محمد العمري : جريمة غسيل الأموال ، نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية

المرحلة الثانية : مرحلة التجمع

وفي هذه المرحلة يتم فصل الأموال المشبوهة عن مصادرها ، وذلك بخلق عدة عمليات معقدة بهدف التموية على أصل ومصادر هذه الأموال ، ففي هذه المرحلة تدخل الأموال المشبوهة في إطار سلسلة عمليات مالية وحسابية معقدة تهدف إلى التضليل والتمويه عن طريق إيداع المال في مؤسسات مالية ومعرفة بأسماء أشخاص بعيدة عن الشبهات وبأسماء شركات وهمية خاصة في البلدان التي تعتمد نظاماً مصرفياً متساهلاً.

المرحلة الثالثة : مرحلة الدمج

وفي هذه المرحلة يتم تطهير الأموال غير النظيفة بإدماجها في عمليات مشروعة أو أنشطة اقتصادية مشروعة ، بحيث تبدو الأموال بعيدة الصلة بالأنشطة الإجرامية التي تحصلت عليها ، ويستغل غاسلوا الأموال البنوك كمؤسسة مالية ذات أداء عالي المستوى ، لكي تدور من خلالها الأموال غير النظيفة ، بحيث لا يتشكك أحداً في شرعية هذه الأمور ، وتستخدم بعض أدوات العمل المصرفي لإضفاء الشرعية عليها ، مثل خطابات الضمان ، والضمانات المصرفية ، كما يتم تطهير الأموال بوسائل عديدة أخرى مثل شراء العقارات وتأسيس الشركات ومباشرة تجارة الاستيراد والتصدير[١].

٤- مفهوم العولمة :

إن أية محاولة لصياغة مفهوم العولمة تعد عملية صعبة وشاقة نظراً لتعدد تعريفاتها ، والتي تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الأيديولوجية ومنطلقاتهم الفكرية ، واختلاف اتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً ، وربما يكون ذلك هو ما حدا (جون جراي) على أن يخصص فصلاً في كتابه الموسوم (الفجر الكاذب) بعنوان ما لا تعنيه العولمة[٢]. ولاشك أن أول ما يواجه الدارس في هذا المجال هو ذلك الخلط الذي يقع فيه الباحثون بين مفهوم العولمة Globalization والتي تعني فقدان السيطرة على المقدرات ، وانعدام القيم الإنسانية وسيادة منطق الربح ، والبقاء للأقوى من خلال السوق ، والاختراق الثقافي للأمم والشعوب ، وبين مفهوم العالمية Universalism والتي تعني تحقيق الوحدة والألفة والتكامل بين البشر ، والتواصل العالمي دون اعتبار للعرق أو الطبقة الاجتماعية ، والتأكيد على حقوق الإنسان والديمقراطية[٣].

ومن ثم فإن الباحث المدقق في أدبيات العولمة ، سوف يجد أن مفهوم العولمة قد استخدم بوجهات نظر متباينة ، إلا أن المتأمل فيما تم رصده من تعريفات للعولمة يجد أن هذه التعريفات يمكن أن تنتظم في اتجاهين مختلفين :

الاتجاه الأول : وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى العولمة من وجهة نظر ليبرالية ، ورغم تراوح أنصار هذا الاتجاه بين التأييد الفارط للعولمة ، والتحوط لمخاطرها ، فإنهم معنيون في الأساس بالتعرف على الفرص التي يمكن أن تتيحها العولمة ، ومن هنا رهنوها بسقوط الحواجز المذهبية والأنظمة الشمولية ورأوها طوق نجاة لحل مشاكل العالم وتكريس حقوق الإنسان ، والقضاء على التخلف ومحاربة الاستبداد وتحقيق الديمقراطية.

فالعولمة في الرؤية الليبرالية هي عملية إلحاقيه انتقالية ، بمعنى أنها عملية تقسيم العالم إلى عالمين ، عالم

---

١ فتح الرحمن عبد الله الشيخ : الجهود الدولية في مكافحة غسيل الأموال.
٢ جون جراي : الفجر الكاذب
3 Zygmunt.B; Globalization the Human consequence

القوى الكبرى ذوي المؤسسات العالمية والشركات الكبرى، وعالم الدول النامية، وهذا العالم الأخير ينبغي أن يلحق بالعالم الأول عن طريق فتح أسواقه أمام الدول الكبرى، وتحديث رؤى العالم ونظمه السياسية والاجتماعية والثقافية عن طريق تبني النمط الغربي في المعرفة والتكنولوجيا والثقافة وطريقة الحياة[1].

ويعرف (جيدنز) باعتباره من أنصار هذا الاتجاه ـ العولمة بأنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم بطرق تجعل الأحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث التي تقع على مسافة بعيدة ، والعكس صحيح ، ويذهب (جيدنز) إلى أن العولمة إحدى التداعيات الرئيسية للحداثة ، وفي رأيه أن الرشد والاختراع - خاصة في مجالات الإنتاج والتبادل والاتصالات - ربطت بين المجتمعات بشبكة معقدة من العلاقات[٢].

ويعرف (روبرتسون)[٣] العولمة بأنها حركة تاريخية تنحو إلى الانكماش الموضوعي المتزايد للعالم على صعيد الزمان والمكان، ومع وعي الأفراد والجماعات والمجتمعات لهذا الانكماش، أي إدراكهم بأنهم يعيشون في عالم ينكمش وتتقارب أجزاءه، وهذا ما يطلق عليه زوال الحدود التي تفصل بين حركة البشر ومنتوجاتهم المادية وغير المادية، وهذا الانكماش والوعي يفترض أنه يضفي على العالم إنسانية أكثر، وعلى العكس من (جيدنز) يرى (روبرتسون) أن عملية العولمة تسبق ظهور الرأسمالية والحداثة، وعلى الرغم من أن الرأسمالية والحداثة تعجل بالعولمة.

الاتجاه الثاني:

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى العولمة من وجهة نظر معاريرة، ويعتبرون أن العولمة مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، لها مواصفات غير مسبوقة، ولكنها كظاهرة تاريخية قابلة للرفض أو الارتداد بسبب تناقضاتها، وبفعل المقاومة التي لابد أن تواجهها، ويشكك أصحاب هذا الاتجاه في الفوائد المزعومة للعولمة في مظاهرها الاقتصادية والثقافية والتقنية، وبأنها استلابية قاتلة للحضارات وثقافات الشعوب، وملغية للدولة الوطنية والمجتمعات القومية ، مؤكدين في مطابقة وصفية بأنها نموذج للأمركة، والتي تحاول فرض هيمنتها الكاملة على مقدرات الشعوب.

ويندرج تحت هذا الاتجاه (سمير أمين) الذي يرى في العولمة ستاراً تكمن الرأسمالية الهمجية من ورائه، ويرى أن محاولة إخضاع النظام الاجتماعي - محلياً وعالمياً - لمقتضيات (قوانين السوق) كما يقال إنما هو مشروع وهمي لن يخلق نظاماً عالمياً جديداً، بل يخلق فوضى متفاقمة فقط، بيد أن السلطات الحاكمة لا تنشغل إلا بهموم إدارة هذه الأزمة لا البحث عن حل لها[٤].

ويشير (جلال العظم) أن العولمة هي تسليع كل شيء بصورة أو أخرى وفي كل مكان بما في ذلك أشكال الإنتاج غير الرأسمالية وقبل الرأسمالية وتلك التي كانت محاذية وموازية للأشكال الرأسمالية، أنها أممية رأس المال على الأصعدة كلها، وعلى المستويات كافة السطحية منها والعميقة[٥] فالعولمة هي حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية في ظل هيمنة دول العالم المتقدم وبقيادتها، وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

---

1 peter . G and Myer B; Globalization and indenity , Dialecties of Flow and closure

١ أنتوني جيدنز : الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية

3 Robertson R; Globalization – social theory and Global culture

٣ سمير أمين : في مواجهة أزمة عصرنا

٤ صادق جلال العظم : ما هي العولمة ؟ ورقة بحيثية مقدمة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ويوضح (إبراهيم العيسوي) أن جوهر العولمة هي تعميم النظام الرأسمالي على كل أرجاء المعمورة (بدرجات متفاوتة بالطبع) مع تعرضه لعمليات تطوير شملت بنيته وأسلوب إدارته وغير ذلك من جوانبه وعناصر تشغيله، استنادا إلى الثورات التكنولوجية التي شهدها العالم[1] وبوجه خاص ثورة المعلومات والاتصالات.

وللتداعي المنطقي لكل ما سبق من تعريفات مختلفة للعولمة، يتضح أن العولمة نظرية متكاملة لها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية تستهدف فتح الأسواق الاقتصادية، وتطبيق سياسة السوق، وفتح الحدود الوطنية في المجال السياسي، والترويج لثقافة نمطية عالمية واحدة تقوم فلسفتها على الهيمنة والاختراق، متخذة من الليبرالية الغربية ستاراً لها، محكومة بمصالح فئة قليلة العدد من الأفراد والمؤسسات ذات المصالح الاقتصادية المشتركة، وتعمل على تعميم الفقر في كل أرجاء المعمورة، وطمس القيم الثقافية للدول النامية واتساع دائرة الجريمة المنظمة.

ثالثاً: التفسير السوسيولوجي لجرائم غسيل الأموال .. رؤية نظرية:

ظلت الدراسات التي تجرى في مجال علم الاجتماع الجنائي أسيرة التصور التقليدي القائم على وصم الفقراء بالإجرام، ووصم المجرمين بالفقر، دون أن يتطرق البحث السوسيولوجي إلى دراسة أنماط الجريمة التي يرتكبها من يطلق عليهم علية القوم، أو الطبقات الغنية، أو أصحاب الياقات البيضاء.

وفي الندوة العلمية الثالثة داخل إطار الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى طرح المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب على بساط الندوة عنصر الفقر باعتباره أهم العناصر الاجتماعية المؤدية إلى السلوك الإجرامي، ولقد خلصت الندوة من محصلة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية حول عوامل السلوك الإجرامي إلى عدم وجود ارتباط بين الفقر والجريمة، فليس كل الفقراء مجرمين، كما أنه ليس كل المجرمين فقراء[2].

ومن ثم يمكن القول أن الفقر ليس في ذاته وبمفرده سبباً للجريمة، فقد يكون الفقر والبؤس حافزاً للفقراء ومصدراً للعبقرية لا الجريمة، والعبرة في ذلك بنصيب الفرد من فضيلة الأمانة والقناعة، ولقد كشفت بعض الدراسات الموضوعية عن أن تركيز العديد من الدراسات الأمريكية في علم الاجتماع على الارتباط الوثيق بين الفقر والجريمة يحمل انحيازا سياسياً ويحاول تحقيق أهداف أيديولوجية واضحة[3].

وإذا كانت معظم الدراسات اهتمت بجرائم الفقراء فإن سذرلاند Sutherland اهتم بجرائم الطبقات العليا أو ما أطلق عليه جرائم الخاصة ذوي الياقات البيضاء White collar crime في مقابل جرائم ذوي الياقات الزرقاء Blue collar crime.

فلقد كانت دراسة (سذرلاند) بمثابة ثورة في مجال دراسات السلوك المنحرف حيث أوضح من خلال دراسته عن (جرائم الخاصة من ذوي الياقات البيضا) التي نشرها عام ١٩٤٠م أن الانحراف والإجرام لا يشيع بين أبناء الطبقات الدنيا فحسب، ولكن ينتشر وبنفس القدر بين أعضاء الطبقات العليا، وكذلك وبطريقة أبشع وأخطر مثل طبقات المديرين ورجال الأعمال وكبار موظفي الدولة، وفي مقدمة جرائم هذه الطبقة الرشوة والتزوير والاختلاس والاحتيال وسوء التصرف في الأموال والموارد والغش... الخ.

١ إبراهيم العيسوي : العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع .
٢ المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب : الفقر والجريمة ، الندوة العلمية الثالثة في برنامج الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى.
٣ سيد جاب الله السيد : السلوك الإجرامي بين التحليل السوسيولوجي والواقع الاجتماعي.

وهذه الأعمال كما يؤكد سذرلاند لا تظهر للرأي العام، وغالباً ما تختفي ولا ينال محترفوها العقاب ويظلون مستمتعين بسمعة طيبة على مستوى المجتمع نظراً لما يتمتعون به من قوة ونفوذ سياسي واقتصادي واجتماعي، ويؤكد (سذرلاند) أن جرائم الصفوة أكثر خطورة من جرائم العامة، سواء من حيث الثقل المادي الباهظ الذي يتحمله المجتمع، أو نتيجة لما تسببه من فقد ثقة الناس بمجتمعهم نتيجة أنهم يرون أن حكامهم وقادتهم يقومون بجرائم يدفع ثمنها أبناء الطبقات الدنيا[١].

ويؤكد سذرلاند على أن جرائم الياقات البيضاء يمكن تفسيرها من خلال عملية المخالطة الفارقة والتفكك الاجتماعي، أما عملية المخالطة الفارقة فيتم من خلال مخالطة رجال الأعمال تعلم النصب والخداع ونهب الأموال والاحتيال لأن هذه أشياء ضرورية لنجاح رجال الأعمال. أما عملية التفكك الاجتماعي فإن سذرلاند يوضح أن ظهور جرائم الخاصة يرتبط بالتفكك الاجتماعي وحدوث فوضى واضطرابات في المعايير ووجود قواعد سلوكية متصارعة لتعدد الجماعات ذات المصالح المتضاربة وقد أدى ذلك إلى تفكك المجتمع الأمريكي وساهم ذلك في ظهور جرائم الخاصة[٢].

وخلاصة القول أن كثير من نظريات علم الاجتماع الجنائي التقليدية قد عجزت عن تفسير أنماط الجرائم المستحدثة بصفة عامة وجرائم غسيل الأموال على وجه الخصوص نظراً لاتصاف هذه الجرائم بالعولمة من جانب واختلاف البيئات الاجتماعية والثقافية التي يتبع لها الجناة من جانب آخر، ومن ثم فإن أي تفسير سوسيولوجي للجرائم المستحدثة بصفة عامة وجرائم غسيل الأموال بصفة خاصة، لابد أن تنطلق من خصائص النظام العالمي الجديد وما أفرزه من ظاهرة العولمة التي تشكل فيها رأسمالية الفوضى واقتصاديات السوق الفاعل الرئيسي في كافة أنحاء المعمورة[٣].

رابعاً: حجم جريمة غسيل الأموال:

لا يستطيع أحد أن يعرف على وجه الدقة مقدار ما يتم غسله من أموال قذرة في جميع أنحاء العالم ، وبالتالي فإن حجم ما يعرف منها ضئيل للغاية، مثلها مثل جبال الثلج أعلى ما فيه قمته الظاهرة، وهي مهما كان حجمها الظاهر فهي قمة صغيرة الحجم، فإنها لا تقاس بالحجم الضخم الخفي لجسم جبل الثلج، وهو ما يماثل جريمة غسيل الأموال، الحجم الأصغر هو المكتشف أما الأكبر فهو خفي دفين[٤].

وعلى الرغم من ذلك تشير تقديرات كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة فاتف Fatf لسنة ١٩٩٦م إلى أن مقدار الأموال التي يتم غسلها سنوياً تتراوح ما بين ٥٠٠ مليار و ١,٥ تريليون دولار سنويا، أي ما يوازي حوالي ١,٥-٥٪ من إجمالي الناتج العالمي، كما تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عمليات غسيل الأموال تمثل حوالي ٨٪ من إجمالي التجارة العالمية، وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن معظم هذه العمليات تتم في دول أوربية وأمريكية وصناعية متقدمة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا وكندا. وفرنسا بالإضافة إلى دولاً أخرى مثل استراليا واليابان والهند وروسيا الاتحادية[٥].

وعن توزيع عمليات غسيل الأموال على المراكز العالمية نلاحظ أن نيويورك تعتبر أكبر مركز عالمي

١ نبيل السمالوطي : دراسة حول مجتمع الإنسان ، البناء و النظم والمشكلات.
٢ أحمد أنور : الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر
٣ عبد الله حسين الخليفة : البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة .
٤ محسن الخضيري : غسيل الأموال ـ الظاهرة ـ الأسباب ـ العلاج.
١ مها كامل : عمليات غسيل الأموال

لغسيل الأموال تنافسها في ذلك لندن التي تجاوز حجم عمليات غسيل الأموال فيها أكثر من ٢١٤ مليار دولار وذلك عام١٩٩٢م ويرجع ذلك إلى قدرة لندن على إتمام المعاملات الضخمة في هذا المجال، وتعترف البنوك الأمريكية بتنفيذها لعمليات غسيل الأموال لحساب عملاء تجارة المخدرات في كولومبيا، وإن كان ذلك يخالف قانون المبادئ الصادر عن لجنة بازك عام ١٩٨٨م بحظر الدخول في الأنشطة المتعلقة بالجرائم بالنسبة للبنوك[١].

ويشير (حمدي عبد العظيم) إلى أن الجرائم المنظمة في روسيا تسهم بنسبة ٤٠٪ من الدخول الناتجة عن السلع والخدمات عام ١٩٩٣م، وأن قيمة الأرباح الخاصة المحققة من معاملات الاقتصاد الخفي قد ارتفعت من ١١٠ مليار روبل عام ١٩٩١م، إلى (٢،٥) تريليون روبل في العام التالي، وهو ما يزيد على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٢م[٢].

ويشير (عبد المولى) إلى وجود (٥٠٠٠) عصابة في الجمهوريات الروسية كانت قد حققت دخولاً عالية من معاملات السوق السوداء وتجارة العملات الأجنبية والقمار وغيرها[٣].

ولقد أدت الجهود المكثفة من قبل الدول الصناعية الكبرى لمكافحة هذه النوعية من الجرائم إلى دفع عدد كبير من مرتكبي جرائم غسيل الأموال إلى إيداع أموالهم لدى المؤسسات المالية في الدول ذات الاقتصاديات الناشئة والتي لا تتسم بالتشدد في إجراءات تسجيل التدفقات المالية إلى القطاع المالي، لاسيما مع الضعف النسبي للمؤسسات الإشرافية والرقابية في هذه الدول. كما أدى ذلك أيضاً إلى قيام مرتكبي هذه الجرائم بالاستثمار في النشاط العقاري والأعمال التجارية في هذه الدول الناشئة، ومن هنا فإن مشكلة غسيل الأموال لا تقتصر فقط على الدول الصناعية ولكنها تصبح أكثر خطورة بالنسبة للدول ذات الأسواق الناشئة لاسيما تلك الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي وذلك من حيث الآثار السلبية لهذه العمليات على كل من الاقتصاد الكلي والجزئي إضافة إلى الآثار الاجتماعية[٤].

والدول العربية - بما في ذلك المملكة العربية السعودية - ليست بمنأى عن التأثيرات الدولية، وربما كانت في أحيان كثيرة هدفاً للمنظمات الإجرامية الدولية، ويرى بعض الباحثين أن حجم غسيل الأموال من تجارة المخدرات في العالم العربي تقدر بـ ٧٠ مليار دولار[٥].

خامساً : وجهة نظر الإسلام في جرائم غسيل الأموال:

مفهوم غسيل الأموال مفهوم حديث لم يكن معروفاً لدى فقهاء المسلمين، إلا أن معناه ودلالته معروفه، ويدخل ضمن المحرمات وضمن السحت، فيقول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ ﴾ [٦].

فإذا كان سبحانه وتعالى قد أحل الطيبات من الرزق لعباده وحرم عليهم الخبائث فلا أحد يمكن أن يجادل أو يدعي طيب الأموال المستمدة من تجارة المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى[٧].

ويقول الله تعالى في سورة النساء ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن

٢ السيد الشوربجي عبد المولى: عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .
٣ حمدي عبد العظيم : غسيل الأموال في مصر والعالم.
٤ السيد الشوربجي عبد المولى: عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
٥ مها كامل: عمليات غسيل الأموال الإطار النظري، مرجع سابق.
٦ عبد الرازق بن حمود الزهراني: جرائم غسل الأموال من وجهة نظر مسئولي البنوك دراسة ميدانية.
١ الأعراف: ١٥٧.
٢ أحمد بن محمد العمري : جريمة غسيل الأموال ، مرجع سابق ، ص٢٠٤.

﴿ تَرَاضٍ مِّنكُمْۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴿٢٩﴾ ﴾ [١].

إذ توضح هذه الآية نهي الإسلام عن الانتفاع بالمال الحرام بطرق باطلة متعددة ولاشك أن التعبير عن الانتفاع بالأكل بلاغة قرآنية رائعة، كما أن وصف كيفية الأكل بالباطل يعتبر تعبيراً قرآنياً بليغاً يشمل كافة الصور غير المشروعة التي لا يقرها الشرع الإسلامي الحنيف ولا القوانين الوضعية المستمدة من هذا الشرع. وتبين الآية الكريمة أن الانتفاع المشروع ليس له من طريق سوى التجارة القائمة على التراضي دون خداع أو غش أ وتمويه أو إكراه أو غير ذلك من الممارسات التي يعتمد عليها نشاط غسيل الأموال الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة[٢].

والمال الذي يخضع لعمليات الغسل هو مال حرام في وصفه وكسبه وإذا كان صاحبه مجهولاً، ولا يمكن الوصول إليه بالبحث والتحري، فليس هناك فرق بين المال الحرام الذي في يد المسلم وبين المال الحرام الذي يخضع لعمليات الغسيل والتبييض، لأن كليهما حرام في حكم الشرع، ويجب التخلص منه بوضعه في مصرفه الملائم وهو المصالح العامة، وإنفاقه على الفقراء وذوي الحاجات، وسواء تمت مصادرة هذا المال والاستيلاء عليه قبل إدخاله في عملية الغسل والتبييض، أو كان الاستيلاء عليه بعد خضوعه لتلك العملية، فإن ذلك لا يغير من وضعه بأنه مال حرام، أخذ بطرق لا يقرها الشرع، ولا يقبلها العرف والقانون[٣].

وعلى الدول التي تتطلع إلى حماية نفسها وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من هذه الجريمة الخطيرة أن تحذو حذو الإسلام، وأن تسلك منهجه في تغليظ العقوبة على مقترفي الجريمة، وأن تبذر في المجتمع بذور الأخلاق الفاضلة لتثمر أفراداً أسوياء أصحاب فضيلة ونفوس طاهرة، وبغير ذلك تبقى الجهود المبذولة في محاربة عصابات الإجرام لا تجدي نفعاً ولا تقدم حلاً. فالإيمان بالله تعالى والتحلي بالخلق الإنساني الفاضل هما السبيل الأمثل للقضاء على عنصر الشر في المجتمع.

سادساً : الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من أهم المرجعيات التي يرجع إليها الباحث في تحديد ما تتميز به دراسته عن غيرها من الدراسات السابقة، وفي هذا السياق سيتم عرض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية.

وعلى الرغم من أن موضوع جرائم غسيل الأموال من الموضوعات الحديثة في مجال العلوم الاجتماعية والتي تفرض نفسها في الفترة الآنية على بساط البحث الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، فإننا نجد هناك بعض الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة وذلك كالدراسة التي قام بها (الزهراني) حول جريمة غسيل الأموال من وجهة نظر مسئولي البنوك، وقد حاول خلالها بحث ظاهرة غسيل الأموال في المملكة العربية السعودية، وأوضح المفهومات العلمية للظاهرة، وأهم أبعادها الأساسية، ومصادر الأموال التي يتم غسلها والعمليات والطرق التي تتبع في غسل تلك الأموال، ودور المصارف والبنوك في تلك العمليات، كما أوضح الباحث من خلال دراسته أهم الآثار السلبية لجرائم غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني والتي تمثلت في التأثير السلبي على الاقتصاد والعملة الوطنية وعدم تشغيل الأموال فيما ينفع الوطن والمواطن والتنمية ، ونزع الثقة من

---

٣ النساء: ٢٩.
٤ حمدي عبد العظيم : غسيل الأموال في مصر والعالم ، مرجع سابق ، ص٢٥٠.
٥ عباس أحمد الباز : أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي

القطاعات المصرفية.

ولقد أظهرت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث الطرق والأساليب الواجب إتباعها للوقاية من عمليات غسيل الأموال كما عكستها وجهات نظر مسئولي البنوك باعتبارهم أهل الخبرة والتي تمثلت في توعية المواطن بأضرار جرائم غسيل الأموال، وتنفيذ وتدوين أعمال البنوك بشكل دقيق، بالإضافة إلى تكثيف التحريات من قبل رجال الأمن وسن أنظمة وعقوبات وأحكام قضائية مناسبة وصارمة، هذا وقد اعتمدت الدراسة الميدانية على فكرة التكامل المنهجي للحصول على البيانات المطلوبة، وقد تم دراسة ١٨ حالة كعينة من القياديين في البنوك السعودية[١].

كما أوضحت الدراسة التي قام بها (محمود بسيوني) حول (غسيل الأموال: الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية الوطنية)، إن الانتشار الواضح لتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد وغير ذلك من الجرائم الاقتصادية التي تدر مكاسب مالية طائلة تسببت في احتلال موضوع مكافحة غسيل الأموال مكانة متقدمة بين آليات الضبط والمواجهة القانونية لهذه الجرائم، كما أدى ذلك إلى رد فعل إيجابي وغير مسبوق من قبل المجتمع الدولي تمثل في زيادة التعاون الدولي في المسائل الجنائية ، حيث تسعى الدول إلى مكافحة الجرائم الاقتصادية، ولاسيما جرائم غسيل الأموال، كما تناولت الدراسة أيضاً الجهود الإقليمية المتعلقة بغسيل الأموال والاستراتيجيات الوطنية لمواجهتها[٢].

ومن الدراسات التي تناولت أيضاً ظاهرة غسيل الأموال، دراسة (حمدي عبد العظيم) حول (غسيل الأموال في مصر والعالم) وقد تناولت هذه الدراسة العلاقة بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي، وأوضحت أن غسيل الأموال يعتبر نمط من أنماط الاقتصاد الخفي غير المشروع، ثم تناولت الدراسة عمليات غسيل الأموال على مستوى العالم، ثم على مستوى المجتمع المصري كما أوضحت الدراسة الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، موضحة أهم الجهود الدولية لمواجهة هذه الظاهرة وقد تمثلت أهم الآثار الاقتصادية كما عكستها نتائج الدراسة في التأثير السلبي على قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة وتنامي الاستهلاك[٣].

وحول دراسة عن (ظاهرة غسيل الأموال وآثارها السلبية على المجتمع) قام بها (الهلالي وزملائه) استعرض الباحثون في هذه الدراسة أهم التأثيرات السلبية لجرائم غسيل الأموال على الاقتصاد المحلي والتي تمثلت في إضعاف سعر الصرف للعملة الوطنية وسيطرة غسيل الأموال على السوق المحلي، كما تناول الباحثون الأبعاد الاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال، والتي تمثلت في الصراع الطبقي بين فئات المجتمع وتفشي القيم السلبية.

بينما جاء الجزء الثاني من هذه الدراسة متمثلاً في الجزء الميداني، يمثل إضافة جديدة، حيث اعتمد الباحثون على مجموعة من الإخباريين من مواقع قيادية مختلفة وتوصلوا من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك شبه إجماع على ضرورة التوسع في إنشاء إدارات متخصصة في مكافحة جرائم غسيل الأموال ومحاولة تشديد الرقابة على هذه النوعية من الجرائم ، نظراً لما تتركه من آثار سلبية على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[٤].

ومن الدراسات السابقة التي ترتبط بصورة مباشرة مع موضوع البحث الراهن ، تلك الدراسة التي قام بها "

١ عبد الرازق بن حمود الزهراني: جرائم غسل الأموال من وجهة نظر مسؤولي البنوك، دراسة ميدانية.
٢ محمود بسيوني : غسل الأموال ، الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية
١ حمدي عبد العظيم : غسيل الأموال في مصر والعالم ، مرجع سابق.
٢ نشأت الهلالي وآخرون : ظاهرة غسيل الأموال وآثارها السلبية على المجتمع

د.السيد الشوربجي عبد المولى " حول "عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية " وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين أساسيين ، تناول الباحث في القسم الأول أهم العوامل التي ساهمت في ظهور الاقتصاد الخفي، ثم تناول أهم مصادر الأموال غير المشروعة التي تشملها عمليات غسيل الأموال، والعوامل المهيئة لتزايد حجم ظاهرة غسيل الأموال، ثم تناول الباحث دور البنوك في تسهيل عمليات غسيل الأموال وحجم عمليات غسيل الأموال عربياً ودولياً.

أما القسم الثاني من الدراسة، فقد تناول فيه الباحث الآثار السلبية لغسيل الأموال على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الآثار السلبية لعمليات غسيل الأموال على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية منها الدخل القومي وتوزيعه وحرمان الاقتصاد الوطني من الأموال الهاربة للخارج، وإحداث خلل في العدل الاجتماعي الناشئ عن سوء توزيع الدخل القومي، وتؤثر عمليات غسيل الأموال كذلك على مستويات الادخار والاستثمار والأوضاع الإنتاجية والاستهلاكية واتساع الفجوة التمويلية واللجوء للاقتراض الخارجي وتزايد المديونية الخارجية وأعبائها، كما تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في المجتمع، بالإضافة إلى التأثير السلبي على النسق القيمي لدى الشباب[1].

وتكاد تجمع مختلف الدراسات السابقة التي اتجهت إلى الإحاطة بموضوع جرائم غسيل الأموال، على أن جرائم غسيل الأموال ظاهرة عالمية خطيرة وهي عملية يتم بمقتضاها إدخال الأرباح المتولدة عن التجارة الحرام المنطوية على الجرائم في النظام المالي والعالمي، كما أشارت هذه الدراسات إلى تعدد مصادر الدخول غير المشروعة التي تشملها عمليات غسيل الأموال. كما أوردت معظم الدراسات السابقة الآثار السلبية لعمليات غسيل الأموال على مناحي الحياة المجتمعية، كما أشارت بعض الدراسات إلى طرق مكافحة جرائم غسيل الأموال، ومع ذلك يؤخذ على هذه الدراسات أنها لم تنطلق من منظور سوسيولوجي واضح لتفسير جريمة غسيل الأموال ، وقد يكون ذلك مرده إلى اختلاف تخصصات الباحثين - من اقتصاديين وقانونيين وإداريين - الذين تناولوا عملية غسيل الأموال بالدراسة والتحليل، وبالتالي اختلاف مداخلهم النظرية وتوجهاتهم البحثية.

سابعاً: المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية لجرائم غسيل الأموال:

تتعدد مصاحبات جريمة غسيل الأموال ، وتختلف مجالات الخطر الذي تمثله، سواء على الفرد أو على المجتمع ككل، سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية أو الثقافية، فهي جريمة متعددة الوجوه، ومتنوعة الجوانب، وأثرها ممتد على كل من النظام الاقتصادي والسياسي للدولة، وبنيان القيم والأخلاق والمبادئ وثقافة المجتمع والفرد، ونسيج العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد.

حيث لا يقتصر شرها عند حد معين، بل أنها شديدة الضرر وبالغة البشاعة ولاسيما في ظل تحولات العولمة وما فرضته من مشكلات كمشكلة البطالة والإحساس بالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وما فرضته العولمة أيضاً من سرعة المعلومات وتشابكها، وإلغاء الأبعاد وترابطها، وما أدت إليه من أشكال مختلفة من التغيرات في الحياة الفكرية ومظاهر العادات والقيم الاجتماعية، وتنامي القيم الاستهلاكية، الأمر الذي أدى في محصلته النهائية إلى إهتراء كل مناحي الحياة المجتمعية.

---

١ السيد الشوربجي عبد المولى: عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٢٩٩-٣٥٢.

وحتى تستند هذه الأحكام على أرضية، ينبغي أن نتناول مجمل المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لجرائم غسيل الأموال بشيء من التفصيل.

١ـ المصاحبات الاقتصادية لجرائم غسيل الأموال:

تأتي المصاحبات الاقتصادية لجرائم غسيل الأموال كواحدة من أخطر المصاحبات في مجال هذه الدراسة ، ومبعث الخطورة الكامنة تنبع من إصابة جهاز الاقتصاد القومي بأمراض اقتصادية خطيرة ومتعارضة يصعب علاجها أو إيجاد الحول لها نتيجة الآثار المترتبة على هذه الجريمة والمتمثلة فيما يلي:

أ ـ غسيل الأموال والدخل القومي :

يؤدي خروج الأموال المشروعة بطريق غير مشروع إلى خارج البلاد إلى حرمان البلاد من العوائد الإيجابية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع والتي تتمثل في القيمة المضافة إلى الدخل القومي وما يرتبط بذلك من تشغيل العمالة وعلاج مشكلة البطالة وتوفير جانب من المعروض السلعي، وما يرتبط بذلك من استقرار للأسعار المحلية. ولا يخفى أن عملية غسيل الأموال يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك بشكل يفوق الدخل القومي ويساهم في حدوث خلل اقتصادي هيكلي نظراً لانخفاض المدخرات مع زيادة الاستهلاك ودون حدوث نمو مماثل في الناتج المحلي الإجمالي[١].

تشير بعض الدراسات التي أجريت على الدخول غير المشروعة في الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن هذه الدخول تؤثر سلباً على الاقتصاد القومي، وذلك بنسبة ٢٧٪ كما أشارت هذه الدراسات إلى أن القطاع الاقتصادي غير الرسمي ينمو عادة بمعدل أسرع من القطاع الاقتصادي الرسمي، وعلى ذلك فإن تقديرات الناتج القومي عادة ما تكون منخفضة كثيراً عن حقيقتها نظراً لتأثير الاقتصاد الخفي والدخول المرتبطة بعمليات غسيل الأموال.

تقترن عمليات غسيل الأموال بهروب رأس المال إلى الخارج من خلال التحويلات النقدية المصرفية بين البنوك المحلية والبنوك الخارجية، وهذا ما يؤثر على الفجوة التحويلية بين الادخار المحلي والاستثمار القومي، حيث تعجز المدخرات المحلية في هذه الحالة عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي نظراً لاتجاه جانب كبير منها إلى البنوك الخارجية، ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة المديونية الخارجية لتعويض النقص في الادخار المحلي[٢].

كما يمكن أن تؤدي عملية غسيل الأموال إلى انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية، حيث يمكن اللجوء إلى شراء الأوراق المالية ليس بهدف الاستثمار، ولكن من أجل إتمام مرحلة معينة من مراحل غسيل الأموال، ثم يتم بيع الأوراق المالية بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية بشكل عام في البورصة ومن ثم انهيارها بصورة مأساوية.

ولاشك أنه مع نمو العولمة يزداد تركز الثروة وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له ، فيشير "هانس بيتر مارتين وهارالد شومان" إلى أن هناك ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمي الإجمالي وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية أما الفقراء الذين أصبحوا هم الأغلبية في ظل العولمة والذين يمثلون

١ حمدي عبد العظيم: غسيل الأموال في مصر والعالم، مرجع سابق، ص١٨٩.
٢ مها كامل: عمليات غسيل الأموال، الإطار النظري، مرجع سابق، ص١٦٤.

٨٠٪ من سكان دول العالم فإنهم يستحوذون على النسبة الباقية، وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان على الشطر الأعظم من الدخل القومي والثروة القومية، في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش، وهذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمي، أو على الصعيد المحلي لم يعد الأمر المزعج بل بات في رأي منظري العولمة أمراً مطلوباً في حلبة التنافس العالمي[١].

وفي الوقت الذي تتم فيه عمليات غسيل الأموال على نطاق واسع ويحقق منها أصحابها أرباحاً طائلة، نجد أن شعوب الدول النامية تفتقد إلى إشباع احتياجاتها الأساسية ولاسيما في ظل تحولات العولمة الاقتصادية، يدعم ذلك النقد الذاتي الذي قدمه رئيس البنك الدولي أمام مجلس المحافظين في ٦ أكتوبر ١٩٩٨م والذي يؤكد فيه مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية في ظل العولمة، فقد أشار هذا التقرير إلى أن المعاناة الإنسانية تحيط بنا في كل مكان حيث يعيش ١,٣ مليار إنسان في مختلف أنحاء العالم على أقل من دولار واحد يومياً، ويعيش ٣ مليارات إنسان على اقل من دولارين يومياً، ولا يحصل ١,٣ مليار إنسان على مياه نظيفة، ولا يحصل ٣ مليارات إنسان على خدمات الصرف الصحي، ولا يحصل ٢ مليار إنسان على الكهرباء. ويخلص رئيس البنك الدولي من ذلك بالقول إلى: أننا تعلمنا أنه عندما نطلب من الحكومات اتخاذ خطوات قوية التأثير لتنظيم أوضاع اقتصادية، فإننا نخلق قدراً هائلاً من التوتر، وإذا لم نحقق قدراً أكبر من الإنصاف والعدالة الاجتماعية فلن يتحقق أي استقرار سياسي. وبدون هذا الاستقرار لن يكفي أي مبلغ من المال لمواجهة الأزمة[٢].

وتشير العديد من الدراسات إلى التأثير السلبي لعمليات غسيل الأموال على توزيع الدخول حيث تؤدي ممارسة الأنشطة غير القانونية إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية ا لمختلفة، وذلك من خلال تحويل الدخول من بعض الفئات الاجتماعية المنتجة إلى فئات أخرى غير منتجة وما يصاحب ذلك من تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع وزيادة معدلات الفقر ولاسيما مع الأخذ في الاعتبار تضاؤل قدرة الدولة على القيام بوظائف اجتماعية وتوفيرها لفرص العمل والخدمات الاجتماعية في ظل برامج وسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية المصاحبة لظاهرة العولمة الاقتصادية[٣].

وقد يهدد غسيل الأموال القذرة وذوبانها في القطاعات الاقتصادية المختلفة الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة التي تجري فيها عمليات الغسل، فأموال الغسل لا تقوم بأي دور إيجابي في عجلة الاقتصاد بتلك الدول، وإنما مجرد أموال عابرة تجتاز حدود الدول عبر مؤسساتها المالية طلباً للشرعية وإخفاء لمصادرها الأصلية، دون أن تسهم في أية مشاريع تنموية بتلك الدول أو تساعد على إيجاد فرص وظيفية لمواطنيها[٤].

ب - جرائم غسيل الأموال وتزايد معدلات التضخم:

تؤثر عمليات غسيل الأموال على ارتفاع معدلات التضخم وذلك باعتبارها جزءاً من أنشطة الاقتصاد الخفي حيث تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي غير الرشيد أو العشوائي، ومن ثم الضغط على المعروض من السلع والخدمات والتأثير على المستوى العام للأسعار، كما أن تأثير عمليات غسيل الأموال على السياسة المالية

---

١ هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية
٢ طه عبد العليم: عولمة الاقتصاد، التحدي والاستجابة
٣ سيد جاب الله السيد: بعض مشكلات التنمية في ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية
٤ أحمد بن محمد العمري: جريمة غسيل الأموال، مرجع سابق، ص٨٩.

للدولة وحجم الدين العام والموازنة العامة للدولة من الممكن أن يحدث العديد من الآثار التضخمية النقدية مما يسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار لاسيما في الدول النامية[(١)].

كما أن عمليات غسيل الأموال وما يرتبط بها من التهرب من سداد الضرائب المباشرة ومعاناة الدول من نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة أدى إلى فرض المزيد من الضرائب غير المباشرة التي كان لها أثرها في زيادة المستوى العام للأسعار المحلية وارتفاع معدلات التضخم التي تفرض تكلفة يتحملها أي حائز لأصول مقومة بالعملة المحلية ، وعندما يميل التضخم إلى الارتفاع، فإن توقعات الأفراد حول معدل التضخم في المستقبل تؤثر على الكمية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في الأرصدة النقدية بالعملية المحلية[(٢)].

ويرى (د. محسن الخضيري) أن من أهم مصاحبات جرائم غسيل الأموال وقوع المجتمع فريسة للتضخم الركودي، حيث يصاب المجتمع بظواهر اقتصادية متعارضة. ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وعدم قدرة مصادر البلاد من العملة الأجنبية على تغطية حاجتها من الواردات، نجد أن جهاز الإنتاج الوطني يعاني من الركود وعدم قدرة السوق على امتصاص واستيعاب منتجاته التي تتكدس بها المخازن وبالتالي تتسع الخسائر ويزداد الفاقد والتالف[(٣)] .

ج ـ أثر عملية غسيل الأموال على قيمة العملة الوطنية:

تؤثر عملية غسيل الأموال تأثيراً سلبياً على قيمة العملة الوطنية نظراً للارتباط الوثيق بين هذه العملية وتهريب الأموال إلى الخارج وما يعنيه ذلك من زيادة عرض العملة الوطنية مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها بقصد الإيداع في الخارج في البنوك أو بغرض الاستثمار في الخارج أو غير ذلك.

ولاشك أن النتيجة الحتمية لذلك هو انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، أي أن عملية غسيل الأموال بهذه الكيفية تساهم في تدهور قيمة العملة الوطنية مما يوجب التصدي لها حماية لهذه العملة.

ويلاحظ أن بعض الدول تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة من أجل خروج الأموال إلى الخارج بشكل مشروع ومن ثم انخفاض قيمة العملة وزيادة الصادرات وفي حالة القيام بتهريب الأموال إلى الخارج فإن الطلب على النقود يتجه إلى الانخفاض، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على الودائع، ومن ثم حدوث هروب مشروع للأموال يضاف إلى الأموال الهاربة وغير المشروعة، وهو ما يعني زيادة الأعباء القومية وارتفاع معدل انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية حيث يكون الأثر مضاعفاً وذلك بالمقارنة بحالة عدم وجود تهريب للأموال خارج حدود البلاد[(٤)].

د ـ غسيل الأموال وتنامي الاستهلاك البذخي:

تتسم التصرفات الاستهلاكية وأنماط الإنفاق في حالات الحصول على دخول غير مشروعة غير ناتجة عن جهد إنتاجي حقيقي تتصف بالسفه والتبذير كالإنفاق على المخدرات والدعارة والقمار وغيرها من المجالات غير المشروعة ، مما يعني انتشار الاستهلاك المظهري وزيادة معدلات الفاقد وتبديد الموارد المتاحة[(٥)] ولدوافع

١ مها كامل: عمليات غسيل الأموال الإطار النظري ، مرجع سابق ، ص١٦٤.
٢ سيد الشوربجي عبد المولى: عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، مرجع سابق ، ص٣٣٤-٣٣٥.
٣ محسن أحمد الخضيري: غسيل الأموال ، الظاهرة ـ الأسباب ـ العلاج مرجع سابق ، ص٧٠.

١ حمدي عبد العظيم: غسيل الأموال في مصر والعالم ، مرجع سابق ، ص٢٠٦-٢٠٧.
٢ السيد الشوربجي عبد المولى: عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص٣٣٥.

نفسية واجتماعية، عادة ما يتجه أصحاب هذه الدخول إلى تعويض الحرمان من الترف خلال سنوات المعاناة قبل الحصول على الدخول غير المشروعة والكبيرة القيمة، حيث يتجهون إلى الإنفاق على شراء الذهب والمجوهرات والتحف واستهلاك السلع المستوردة من الخارج بهدف التقليد والمحاكاة للأغنياء داخل المجتمع أو للمستهلكين الأجانب، ولقد دعمت العولمة من نمط الاستهلاك الترفي وتنامي الثقافة الاستهلاكية، فقد دخلت السلع الجديدة إلى حياة الأفراد وأصبحت ذات قيمة عالية من خلال الدعاية والإعلانات، إذ تكون الإعلانات مصحوبة بإغراءات تروج للسلع دون النظر إلى ما تحمله من مضمون وأطر ثقافية[1]، وبدأت القيم الاستهلاكية لدى الأفراد تحل محل قيم أخرى تقليدية، حيث يعيش الناس في أوضاع ثقافية ومادية جديدة تغير من عالمهم المحلي ومن معاييرهم التقليدية، وكذلك من أنساق القيم الخاصة بهم، فمع إغراق السوق بمختلف السلع يتبنى الأفراد ثقافة استهلاكية جديدة ويصبح الاستهلاك قيمة في حد ذاته لدى أصحاب الدخول غير المشروعة.

٢ـ المصاحبات الاجتماعية لجرائم غسيل الأموال:

تؤثر جرائم غسيل الأموال على المجتمعات من ناحية ارتباطها بالفساد والجرائم الاجتماعية وحدوث خلل في التوازن الاجتماعي وانعدام القيم و الروابط بين أفراد المجتمع وانتشار التقوقع على الذات وقطع الصلات مع الآخرين، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وعدم تماسك أفراد المجتمع، بل حدوث اغتراب الفرد عن مجتمعه.

وتتمثل أهم المصاحبات الاجتماعية لجرائم غسيل الأموال فيما يلي:

أ ـ غسيل الأموال وانتشار الفساد والجرائم الاجتماعية:

تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى حدوث الاضطرابات الاجتماعية والسياسية حيث انتشار العصابات ونشاطها في إحداث الانقلابات السياسية وزعزعة الأمن والاستقرار وزيادة معدلات الجريمة المنظمة محلياً وعالمياً كما يؤدي تزايد عمليات غسيل الأموال إلى تزايد معدلات الفساد.

كما يدفع الفساد ذوي المواهب للتورط في السعي إلى التربح بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ويخفض حوافز الاستثمار بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية والأجنبية[٢].

ب ـ غسيل الأموال والتوازن الاجتماعي:

إن تسرب الأموال غير المشروعة إلى المجتمع يقلب ميزان الهرم الاجتماعي في البلاد، وذلك بصعود المجرمين القائمين على عملية غسيل الأموال إلى هرم المجتمع في الوقت الذي يتراجع فيه مركز المكافحين المجدين إلى أسفل القاعدة.

فلاشك أن جرائم غسيل الأموال يترتب عليها نتائج اجتماعية سيئة ، حيث تصعد الفئات الدنيا من المجتمع والتي تحصل على دخول غير مشروعة خفية إلى أعلى السلم الاجتماعي بسبب ارتفاع الدخل وما يرتبط به من تصرفات استهلاكية ونفوذ اقتصادي وسياسي في بعض المجتمعات النامية، وفي نفس الوقت يضعف المركز الاجتماعي النسبي للفئات المتوسطة التي تقبل على الأعمال الدنيا، التي لا تتناسب مع التأهيل العلمي أو الأسري لهم من أجل الحصول على دخول لمواجهة غلاء المعيشة الذي يصاحب نمو الاقتصاد الخفي وهو ما يؤدي في النهاية إلى سوء وخلل في توزيع الموارد البشرية على قطاعات النشاط الاقتصادي وذلك بالإضافة إلى

---

٣ سيد جاب الله السيد: إشكالية القيم بين ثقافة العولمة والثقافة التقليدية، مرجع سابق، ص٤٥٠.
١ السيد الشوربجي عبد المولى: عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق.

تراجع القيمة الاجتماعية للتعليم والثقافة وزيادة نسبة التسرب من التعليم وارتفاع معدل الأمية[١].

ولقد أدت جرائم غسيل الأموال إلى زيادة التفاوتات الاجتماعية بين البشر وتزايد حدة مشكلة الفقر وتدني مستويات المعيشة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، إذ كلما ازداد حجم عمليات غسيل الأموال كلما أدى ذلك إلى تعميق الصراع الطبقي.

ج ـ غسيل الأموال وانتشار القيم السلبية :

إن المصاحبات الاجتماعية للجرائم الاقتصادية بكافة أشكالها تتعدى الأرقام الحسابية، لأن أخطر نتائجها هو الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل المنتج وقيم المجتمع ، حيث تضعف وظيفة القيم الرادعة، ويصبح المعيار الاجتماعي لقيم الفرد هو المال، بصرف النظر عن مصادره، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع السلوك المنحرف وتواري واندثار القيم النبيلة.

لاشك أن استمرار ممارسة الأنشطة غير المشروعة التي لا تقتضي مجهوداً وبقاء عائداتها الضخمة في مأمن من المصادرة واستغلالها في أنشطة أخرى مشروعة يؤدي إلى العزوف عن القيام بالأنشطة المشروعة والمنتجة وبخاصة من جانب الشباب ، الأمر الذي يؤدي في محصلته النهائية إلى انتشار قيم الأنانية واللامبالاة.

وتساهم الرشوة في تدمير النسيج القيمي والأخلاقي في المجتمعات حيث تقدم الرشوة لرجال الأمن والسياسة ، لكي يغضوا أعينهم عن أنشطة جماعات الإجرام غير المشروعة ، ففي إيطاليا هناك عدد من رجال الأحزاب السياسية التي تدير سياسة إيطاليا لمدة تزيد على أربعين سنة يتقاضون مساعدات منهم ولهم علاقات وثيقة برؤساء منظمات المافيا بها وتحول معظم المحافل السياسية وبخاصة في جنوب إيطاليا بأموال المخدرات[٢].

وعلى قائمة المشكلات الاجتماعية ذات الصلة الوثيقة بعالم الجريمة والأموال القذرة تبرز مشكلة الدعارة وتجارة الجنس، وهي تعد ظاهرة تعاني منها العديد من المجتمعات التي تتفشى فيها الجريمة وينعدم فيها الوازع الديني والأخلاقي، إضافة إلى العديد من الظروف السلبية الأخرى المساعدة على ذلك مثل الفقر وتدهور الأحوال الاقتصادية وانعدام الرعاية الاجتماعية في تلك الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، إضافة إلى القصور في الجوانب التربوية من قبل الأسرة والمجتمع والقصور في المعالجة القانونية لهذه الجريمة، كما أن التفكك الأسري وافتقاد المجتمع إلى التكافل الاجتماعي من أهم أسباب تزايد هذه الظاهرة[٣].

٣ـ المصاحبات الأمنية لجرائم غسيل الأموال:

يؤدي تزايد عمليات غسيل الأموال ودورة هذه الأموال بين استعمالها لشراء المخدرات والأسلحة وغيرها من الأعمال غير المشروعة وبين استعمالها بعد غسيلها في أعمال غير منتجة إلى اهتمام الدولة بالقضايا الأمنية، وبالتالي إلى زيادة الإنفاق على مكافحة الجريمة للحد من ارتفاع معدلاتها، وهذا الإنفاق يتم على حساب الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي إلى تفاقم البطالة والفقر والتخلف[٤].

كما أن عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى إثراء المجرمين بسبب غير مشروع وتجعل من هؤلاء أصحاب رؤوس أموال طائلة يسخرونها في العمليات الإجرامية، وفي الاستمرار في السلوك المنحرف الخارج على القانون.

---

٢ حمدي عبد العظيم: غسيل الأموال في مصر والعالم، مرجع سابق، ص١٩-٢٠.
١ السيد الشوربجي عبد المولى : عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، مرجع سابق ، ص٣٥١-٣٥٢.
٢ أحمد بن محمد العمري : جريمة غسيل الأموال ، مرجع سابق ، ص٦٦.
٣ حسان سعيد : الآثار الاقتصادية لجرائم المخدرات، مجلة الأمن والحياة ، العدد (٢٠٢) ، ربيع الأول ١٤٢٠هـ ، ص٤٥.

ومن ثم فإن من أهم الآثار السلبية التي تنشأ عن استمرار عمليات غسيل الأموال زعزعة الأمن الاجتماعي داخل المجتمع، وانتشار الابتزاز وعمليات السطو المسلح، وقتل الناس، وأخذ أموالهم، وهو ما يجعل المجتمع ساحة إجرام، ويفقد أفراده عنصر الأمان والطمأنينة التي هي غاية كل إنسان في كل الأوطان، كما أن تزايد فرص إفلات هذه الجريمة من دائرة الملاحقة والعقاب بسبب قصور التشريعات الجنائية لدى أغلب دول العالم من ناحية ضمان التمتع بعائدات الجريمة وفرص تدوير الأموال المتحصلة عنها، من ناحية أخرى يحفز الجماعات الإجرامية المنظمة على المضي قدماً في هذا النشاط.

كما أن غسيل الأموال يمكن جماعات الإجرام المنظم من إفساد الموظفين وبخاصة رجال إنفاذ القوانين من رجال الضبط وغيرهم عن طريق الرشوة وذلك ليأمنوا عدم ملاحقتهم جنائياً ويعيشون في حالة مهادنة معهم.

كما تؤثر عمليات غسيل الأموال على الأمن الاجتماعي من حيث ارتباطها بالعديد من المشكلات ذات الآثار الاجتماعية السلبية مثل التهريب وتجارة المخدرات بالإضافة إلى الفساد الإداري وما يصاحب ذلك من سوء توزيع الدخل وارتفاع معدلات البطالة وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية التي يكون لها أسوأ الأثر على الأمن الاجتماعي وعلى النظام الاجتماعي بأسرة.

ولاشك أن تزايد الظهور العام والمال، والنفوذ السياسي والاجتماعي لمجموعات الجريمة المنظمة بصفة عامة وجرائم غسيل الأموال على وجه الخصوص أصبح مصدر قلق دولي متعاظم في السنوات القليلة الماضية، فقد أصبحت مجموعات الجريمة العابرة للحدود تسيطر على ما يزيد من آلاف ملايين الدولارات في الأرصدة والممتلكات، كما أصبح نفوذها الاقتصادي الهائل يسهل انتشار الفساد على المستوى الفردي للدول، كما على المستوى الدولي العام[1].

والمسألة الأكثر خطورة التي تنشأ عن عمليات تبيض المال القذر، أن هذه العمليات تؤدي إلى انتقال القوة الاقتصادية في الدولة إلى أيدي العصابات الإجرامية، والقوة الاقتصادية بفعل نفوذ وسيطرة رأس المال على المشاريع داخل البلد، وهذه القوة الاقتصادية يمكن تحويلها إلى قوة سياسية مسيطرة تحكم وتتحكم في كل مقدرات البلد، ومن ثم يصبح النفوذ السياسي داخل الدولة في أيدي عصابات الإجرام، حيث يعزو خبراء الاقتصاد السبب الذي من أجله تتم محاربة غاسلي الأموال إلى جملة من العوامل لعل من أهمها أن هذه العمليات تهدد المنظومة الدولية الموحدة للمؤسسات المالية كما تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة[2].

1 http: Msinfo, org / msinfo : state . gov / journals / itgic/0801/ijga/ country 2.htm.
2 http:/www.islam on line . net / Arabic / comtemparary / economy / 2001 / article 15. sh

خاتمة البحث :

استعرضت هذه الورقة المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لجريمة غسيل الأموال في ظل تحولات العولمة، وذلك من خلال عرض مفهوم الجريمة بوجه عام، ومفهوم الجريمة المنظمة ومفهوم جريمة غسيل الأموال.

وقد انطلقت هذه الورقة من رؤية نظرية مؤداها أن الفقر ليس هو العامل الوحيد للسلوك الإجرامي، فالأغنياء قد يكونون أكثر إجراماً من الفقراء وأن جرائمهم تلحق بالمجتمع إضراراً بالغة تفوق في خطورتها جرائم الفقراء، وأن العولمة الاقتصادية تشكل عاملاً هاماً من عوامل ظهور وتنامي الجرائم الاقتصادية بصفة عامة وجرائم غسيل الأموال على وجه الخصوص.

ولقد توصلت هذه الورقة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها :

١ـ تزايد حجم وانتشار جرائم غسيل الأموال واتساع نطاقها في السنوات الأخيرة بفعل مدخلات العولمة التي بسطت نفوذها على الإنسان والمكان وعلى القيم التي أعادت صياغتها أو صياغة معظمها بطريقة قسرية، فجريمة غسيل الأموال لم تكن بمنأى عن هذه التحولات أو بعيدة عن رياح العولمة، فقد استفادت بدورها من الوسائل التكنولوجية أو التقنية وطوعتها لخدمة أغراضها المشبوهة، دونما النظر إلى نتائجها السلبية.

٢ـ أوضحت الدراسة أن جريمة غسيل الأموال تركت بصماتها على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية وأصبحت لها مصاحباتها وتداعيتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

٣ـ تمثلت أهم المصاحبات الاقتصادية لجريمة غسيل الأموال في تأثيرها السلبي على الاقتصاد القومي وتوزيع الدخول حيث تؤدي جرائم غسيل الأموال إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المنتجة إلى فئات أخرى غير منتجة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع ولاسيما مع الأخذ في الاعتبار تضاؤل قدرة الدول النامية على القيام بوظائفها الاجتماعية وتوافر فرص العمل وتوافر الدعم والخدمات الاجتماعية في ظل برامج سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية المصاحبة لتحولات العولمة الاقتصادية.

٤ـ يهدد غسيل الأموال وذوبانها في القطاعات الاقتصادية المختلفة الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة التي تجري فيها عمليات الغسل، فأموال الغسل لا تقوم بأي دور إيجابي في عجلة الاقتصاد في تلك الدول، وإنما مجرد أموال عابرة تجتاز حدود الدول عبر مؤسساتها المالية، طبقاً للشرعية، وإخفاء لمصادرها الأصلية دون إسهامها في أية مشاريع تنموية بتلك الدول.

٥ـ تساعد جرائم غسيل الأموال على زيادة الاستهلاك المظهري الترفي في حالات الحصول على دخول غير مشروعة وغير ناتجة عن مجهود إنتاجي حقيقي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفاقد وتبديد الموارد ، ولقد دعمت العولمة من تنامي ثقافة الاستهلاك حيث أصبح الاستهلاك قيمة في حد ذاته لدى أصحاب الدخول غير المشروعة.

وعن أهم المصاحبات الاجتماعية لجرائم غسيل الأموال فقد أوضحت الدراسة :

٦ـ أن جرائم غسيل الأموال تعمل وتساعد على إنتاج التمايزات الاجتماعية، وقبل ميزان الهرم الاجتماعي، حيث تصعد الفئات الدنيا في المجتمع والتي تحصل على دخول غير مشروعة إلى أعلى السلم الاجتماعي، وفي نفس الوقت تعمل على إضعاف المركز الاجتماعي للفئات المتوسطة التي تعاني من إشباع احتياجاتها الأساسية في ظل العولمة الاقتصادية وما أدت إليه من غلاء الأسعار وتنامي ظاهرة الفقر والبطالة.

٧ـ أوضحت الدراسة أن جريمة غسيل الأموال ساعدت على انتشار القيم السلبية لدى أفراد المجتمع كالأنانية واللامبالاة وعدم قيمة العمل والانتماء نتيجة إحساسهم بعدم جدوى العمل المنتج الشريف اجتماعيا واقتصاديا، ونجاح الأعمال والأنشطة غير المشروعة، دون رادع أو مصادرة أو كشف لحقيقة هذه الأنشطة وبالتالي أصبحت هذه الأعمال نموذجاً براقاً لدى بعض الشباب فيحاكيها ويقتدي بها.

٨ ومن ثم فإن من أخطر المصاحبات الاجتماعية لجرائم غسيل الأموال هو الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل المنتج وقيم المجتمع، حيث يصبح المعيار الاجتماعي لقيم الفرد هو المال بصرف النظر عن مصادره، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع السلوك الإجرامي واندثار القيم النبيلة.

٩ـ أما عن المصاحبات الأمنية لجرائم غسيل الأموال، فقد أوضحت الدراسة أن هذه الجرائم تؤثر على زعزعة الأمن الاجتماعي من خلال ارتباطها بالعديد من المشكلات الاجتماعية السلبية مثل التهريب وتجارة المخدرات بالإضافة إلى الفساد الإداري وما يصاحب ذلك من سوء توزيع الدخل وارتفاع معدلات البطالة وغير ذلك من الظواهر التي يكون لها أسوأ الأثر على الأمن الاجتماعي وعلى النظام الاجتماعي بأسره.

ـ أوضحت الدراسة أن عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى إثراء المجرمين بسبب غير مشروع وتجعل من هؤلاء أصحاب رؤوس أموال طائلة يسخرونها في العمليات الإجرامية، وفي الاستمرار في السلوك المنحرف الخارج على القانون والتشريع، مما يؤدي إلى زعزعة الأمن الاجتماعي داخل المجتمع.

توصيـــات الدراســـة:

إن أهميـة أي دراسـة تنبـع مـن تلـك التوصـيات والقـضايا الـتي تثيرهـا ، والدراسـة الراهنـة تـثير القـضايا والتوصيات التالية:

١- خلق رأي عام مناهض للجريمة بصفة عامة وجريمة غسيل الأموال بصفة خاصة لما تتركه هـذه الجريمـة من آثار سلبية على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢- قيام الدولة بتشديد الرقابة، وبالتنفيذ الحازم للقوانين المتعلقة بالتجارة وبالأنظمة المصرفية، حيث تقوم الجماعات الإجرامية بتذليل كل الحواجز التي تحكم التجارة العالمية وحركة انتقال رأس المال.

٣- مشاركة حكومـات الـدول في المنتديات والمـؤتمرات الدوليـة والإقليميـة لمناقشة سـبل مكافحـة غسيل الأموال بما يضمن تبادل المعلومات والمعرفة حول سبل مكافحة هذه الجرائم.

٤- اتخاذ التدابير اللازمة للتحري عن الأشخاص الذين يمتلكون مؤسسات أو شـركات لا تمـارس نـشاطاً تجارياً في البلد الذي يقع فيه المكتب المسجل.

٥- أهميـة ضـمان اشـتراك القطـاع الخـاص وقياداتـه، لاسـيما في المؤسـسات الماليـة في الجهـود الوطنيـة لمكافحة غسيل الأموال.

٦- تـشديد الرقابـة علـى الأمـوال الـتي تـدخل المـصارف في كـل دولـة ومعرفـة مـصادر الأمـوال الـتي يفـتح أصحابها لهم حسابات في هذه المصارف خاصة إذا كان المبلغ كبيراً ويشتبه أنه من كسب غير مشروع.

٧- أن العولمة الاقتصادية تشكل عاملاً أساسياً وراء ظهور وتنامي الجرائم الاقتصادية، ممـا يستلزم عـلاج جريمة غسيل الأموال في شكل تكاملي يأخذ في الاعتبار العوامل الدولية المؤثرة في انتشار مثل هذه الجرائم.

المراجع:

١. إبراهيم العيسوي : (العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع)، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الأول، أكتوبر، ١٩٩٥م،١٢٦.

٢. إبراهيم خليفة: (دور المجتمع في مكافحة الجريمة والحد من انتشارها) مجلة الأمن العدد الأول ، جمادى الآخر، ١٤١٠هـ، ص١٣١.

٣. أحمد الأصقر: (الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، المجلد (١٦) ، العدد (٣٢) رجب ١٤٢٢هـ.

٤. أحمد أنور: الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

٥. أحمد بن محمد العمري : جريمة غسيل الأموال ، نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤٢١هـ ، ص٩-١٠.

٦. أميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص١١٦-١٥٣.

٧. أنتوني جيدنز : الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، ترجمة أحمد زايد ومحمد محي الدين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

٨. جون جراي : الفجر الكاذب ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

٩. حسان سعيد : (الآثار الاقتصادية لجرائم المخدرات) مجلة الأمن والحياة، العدد (٢٠٢)، ربيع الأول ١٤٢٠هـ، ص٤٥.

١٠. حمدي عبد العظيم: غسيل الأموال في مصر والعالم، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١١. سمير أمين : في مواجهة أزمة عصرنا ، سينا للنشر ، مؤسسة الانتشار العربي ، ١٩٩٧م ، ص٩٣.

١٢. السيد الشوربجي عبد المولى: (عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية) المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد الثامن والعشرون، رجب ١٤٢٠هـ.

١٣. سيد جاب الله السيد: إشكالية القيم بين ثقافة العولمة والثقافة التقليدية.

١٤. سيد جاب الله السيد: (شكالية القيم لدى الشباب الجامعي بين ثقافة العولمة والثقافة التقليدية)، مجلة كلية الآداب جامعة طنطا، العدد السادس عشر يناير ٢٠٠٣م.

١٥. سيد جاب الله السيد: (بعض مشكلات التنمية في ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية)، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، يناير ٢٠٠٠م.

١٦. سيد جاب الله السيد: السلوك الإجرامي بين التحليل السوسيولوجي والواقع الاجتماعي، دار الحضارة للطباعة و النشر، طنطا، ١٩٩٩م.

١٧. صادق جلال العظم: ما هي العولمة ؟ ورقة بحيثية مقدمة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦م.

١٨. طه عبد العليم: (عولمة الاقتصاد ، التحدي والاستجابة)، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد السابع والثلاثون، العدد الأول، يناير ٢٠٠١م ، ص٤٤.

١٩. عباس أحمد الباز: أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي ، دار النفائس

، ١٤٢٠هـ .
٢٠.عبد الرازق بن حمود الزهراني: (جرائم غسل الأموال من وجهة نظر مسئولي البنوك) دراسة ميدانية، مجلة البحوث الأمنية، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية، مجلد (١١)، العدد (٢٣)، ذي الحجة ١٤٢٣هـ.
٢١.عبد الله حسين الخليفة: (البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، الرياض، ١٤٢٠هـ.
٢٢.فتح الرحمن عبد الله الشيخ: (الجهود الدولية في مكافحة غسيل الأموال)، مجلة الأمن والحياة، العدد (٢٢٨)، السنة العشرون، جمادى الأول، ١٤٢٢هـ.
٢٣.محسن الخضيري: غسيل الأموال - الظاهرة - الأسباب - العلاج، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٢٤.محمد الأمين البشري: (التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، أبحاث الحلقة العلمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها)، أكاديمية نايف العربية، رجب ١٤١٨هـ.
٢٥.محمد بن مسفر الشمراني: (الجريمة المنظمة وسياسة المكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي، دراسة مقارنة بين أساليب الوقاية والمكافحة في التشريع الجنائي الإسلامي والأنظمة الجنائية المعاصرة لجريمة تهريب المخدرات)، رسالة ماجستير أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٢هـ.
٢٦.محمود بسيوني: غسل الأموال، الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية، دار الشروق القاهرة، ٢٠٠٥م.
٢٧.المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: الفقر والجريمة، الندوة العلمية الثالثة في برنامج الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٦هـ.
٢٨.مها كامل: (عمليات غسيل الأموال: الإطار النظري) مجلة السياسة الدولية، عدد (١٤٦)، أكتوبر ٢٠٠١ م.
٢٩.نبيل السمالوطي: دراسة حول مجتمع الإنسان، البناء و النظم والمشكلات، الجبلاوي للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٧م.
٣٠.نشأت الهلالي وآخرون: (ظاهرة غسيل الأموال وآثارها السلبية على المجتمع) أكاديمية الشرطة، القاهرة.
٣١.هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٢٣٨)، ١٩٩٨م.

32. http: Msinfo, org / msinfo : state . gov / journals / itgic/0801/ijga/ country 2.htm.
33. http:/www.islam on line . net / Arabic / comtemparary / economy / 2001 / article 15. shtml
34. Merton.R;social theory and social structure,the Free press , N.Y , 1962,p.p 91-92
35. peter . G and Myer B; Globalization and indenity , Dialecties of Flow and closure , Development and change , vol 29.N.4,October.
36. Robertson R; Globalization – social theory and Global culture , sage publication , London ,.
37. WWW.islam-on Line . net/ iol-arabic/dowalia/namaa-45/morajaat.asp
38. Zygmunt.B; Globalization the Human consequences, polity press , Cambridge , 1998.